العراق الملكي والتنمية: استراتيجية التخطيط ومسارات التغيير (1921-1958)

أ.م.د. حسين نهاد عبد الحميد حسين
جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

يعد العراق من الدول التي نشأت عقب نهاية الحرب العالمية الاولى عام1918م، والتي قامت على أنقاض ثلاث ولايات عثمانية (بغداد – والبصرة– والموصل)، لقد ورثت الدولة الناشئة مجتمعا منهكا يعاني من قلة المواد الغذائية وفقدان الموارد الاقتصادية وتدهور حرفة الزراعة والصناعة فضلا عن وجود قوات الاحتلال البريطاني على اراضيه، مع غياب المؤسسات الادارية والخدمية و والاقتصادية والتعليمية الفاعلة ، وانصبت جهود الحكومة العراقية الوطنية التي تشكلت عام1921م، على تثبيت دعائم ادارة الدولة بمؤسساتها وكانت باكورة اعمالها تأسيس المجلس النيابي، واتجهت صوب الأخذ بسياسات التنمية والقضاء على التخلف والعمل على الحصول على الاستقلال، وكان اصدار التشريعات والقوانين التي تنظم شؤون البلاد بمجالاتها التنموية كافة على وفق انتهاج سياسة التخطيط المنظم، غير أن الاوضاع السياسية غير المستقرة وافتقارها الى رؤية تنموية واضحة وقلة التخصصات المالية وعدم الاستقرار السياسي وما رافقها من احداث اندلاع الحرب العالمية الثانية، ادى الى تعثر عملية النهوض بواقع البلاد وانقاذه من حالة التخلف التي اثرت سلبا على حياة السكان المعيشية، وبعد عام 1950 م بدأت البرامج التنموية تتضح تدريجيا ولاسيما مرحلة تأسيس مجلس الإعمار الذي يعد أنموذجا ناجحا للتخطيط الاقتصادي، وعدت تجربة رائدة عالميا جعلت من العراق ثاني دولة بعد المكسيك تعتمد هذا النمط من الشراكة الاقتصادية، بتحقيق نتائج ملموسة في تحسين البنية التحتية والنمو الصناعي والزراعي والتعليمي والصحي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: ميزانية، حكومة، اعمار ، زراعة، طرق.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Monarchical Iraq and Development: Planning Strategy and Paths of Change (1921–1958)

Dr. Hussin Nihad Eabd Alhamid Hussin

University of Mosul / College of Education for Human Sciences

Abstract:

Iraq is one of the countries that emerged following the end of World War I in 1918. It was established on the ruins of three former Ottoman provinces (Baghdad, Basra, and Mosul). The newly formed state inherited an exhausted society suffering from food shortages, loss of economic resources, and the deterioration of both agriculture and industry, in addition to the presence of British occupation forces on its territory. Furthermore, there was a lack of effective administrative, service, economic, and educational institutions.

The efforts of the national Iraqi government, formed in 1921, focused on establishing the foundations of state administration through its institutions. One of its first accomplishments was the establishment of the parliamentary council. The government moved toward adopting development policies, eliminating backwardness, and striving for independence. It issued legislation and laws to regulate the country's affairs across all developmental fields by following a policy of organized planning.

However, unstable political conditions، the lack of a clear developmental vision, limited financial expertise, and political instability—along with the events surrounding the outbreak of World War II—led to a faltering in efforts to uplift the country and rescue it from underdevelopment, which negatively impacted the living conditions of the population.

After 1950, development programs gradually began to take shape, particularly during the establishment of the Reconstruction Council, which represented a successful model of economic planning, It was considered a pioneering global experience that made Iraq the second country after Mexico to adopt this type of economic partnership, This resulted in tangible achievements in improving infrastructure, as well as industrial, agricultural, educational, health, and cultural growth.

Keywords: Budget, Government, Reconstruction, Agriculture, Roads.

المقدمة:

يكتسب موضوع **استراتيجية التنمية والتخطيط** أهمية خاصة فهو أحد ابرز جوانب التطور السياسي والاقتصادي والدستوري للعراق، وبتعبير آخر أن نظام التخطيط المنظم هو تعبير عن فلسفة النظام السياسي ونظرته الى مؤسسات الدولة الخدمية، وكيفية ديمومة عملها لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات ذات النفع العام، وتكمن حيوية الموضوع وأهميته في الوقت الحاضر والمستقبل بأن التخطيط والتنمية في العراق كانت وماتزال اسيرة المورد الاقتصادي الاحادي الجانب المعتمد على تصدير البترول وافتقار البلاد الى مشاريع النهضة التكنولوجية بموجب إرث التخطيط الذي تعودت الحكومات العراقية اتباعه منذ عام1921م، اما عن مشكلة الدراسة فتتمثل بـ: غياب البنية الاقتصادية المتماسكة، والاعتماد على عملات أجنبية في رسم سياسة التخطيط الاقتصادي، وغلبة الاهتمام السياسي على الاقتصادي منذ السنوات الأولى لبداية العهد الملكي 1921–1958 وضعف البنية المؤسسية وانعدام التخطيط المركزي فضلا عن عدم الاستقرار الحكومي وتأثيره على سير عملية التنمية. تنطلق فرضية الدراسة من: أن بناء المؤسسات السياسية يساعد في الاستقرار الاقتصادي، الذي بدوره يعتمد السيادة المالية المعتمدة على مقدار قوة الدينار العراقي وضرورة تدخل الدولة المباشر في التخطيط والاستثمار في الانتاج لبناء قاعدة اقتصادية متينة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير أنموذج لتحقيق تنمية مستدامة.

واعتمد البحث على المنهج التاريخي الكمي، وتم تقسيم الدراسة على قسمين: الاول تناول (التنظيم الاداري لأوضاع العراق ما بين عامي (1921–1949م)) وبحث فيه التشكيلات والادارات التي تأسست مع بداية اعلان المجلس التأسيسي عام 1923 وبموجبها حددت مهام مجلس الوزراء والادارة الداخلية والمالية والعدل والصحة والمعارف، والأشغال والمواصلات والاوقاف وتم التطرق الى ما تحقق من برامج الخطط الاقتصادية وإن كانت بشكل خجول لم تلبي متطلبات التنمية التي سعت الى تحقيقها الحكومة آنذاك لأسباب تم ذكرها بالبحث، اما المبحث الثاني فتناول: مرحلة النمو الاقتصادي المخطط 1950 – 1958 التي يطلق عليها مرحلة مجلس الاعمار الذي اكتسب سياسة مستقلة في ادارة موارد البلاد الاقتصادية، وعلى الرغم من اعتماد تلك المدة على واردات النفط وبعض القروض الخارجية، إلا أنها تشكل مرحلة من أنضج المراحل الاقتصادية في تاريخ العراق المعاصر، إذ اتجهت الدولة نحو تبني سياسات تنموية قائمة على أهداف واضحة، مثل: تحسين مستوى المعيشة للسكان وتوفير فرص العمل وإجراء المسوحات الشاملة للموارد الاقتصادية، وتنفيذ مشاريع استثمارية واسعة في مجال الاستثمارات، والعمل على تطوير قطاعات الزراعة والري والصناعة الاستخراجية والتحويلية، فضلا عن البنية

التحتية من شبكات نقل ومواصلات وقطاع الصحة والتعليم. واعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، يأتي في مقدمتها المطبوعات الحكومية وبالأخص فترة مجلس الاعمار ومقراته وغيرها من المصادر التي تمت الاشارة اليها في قائمة المصادر.

المبحث الأول: استراتيجية التخطيط التنموي في العراق1921

اولا: اعلان تأسيس الدولة العراقية عام 1921م ومراحل بناء ادارتها

بعد اعلان الحكومة البريطانية احتلالها للعراق عام 1918م وانسحاب القوات العثمانيين من المنطقة التي شهدت فراغا اداريا مما حتم على سلطات الاحتلال البريطاني اقامة نظام إداري مؤقت يمزج بين النظام العثماني من جانب والهندي من جانب آخر (الحسني، 1988، ج1، ص18)، معتمدا على خبرات متخصصين بالإدارة امثال: (سير هنري روبرت كونواي دوبس Sir Henry Robert Conway Dobbs، وجيرترود مارغريت لوثيان بيل Gertrude Margaret Lowthian Bell، وسير بيرسي زكريا كوكس Sir Percy Zachariah Cox ، وتوماس إدوارد لورنس Thomas Edward Lawrence ، ولضمان استمرار الواردات النقدية لسد حاجات قوات الاحتلال فقد عهد البريطانيون نظام الشؤون الادارية الى مديريتين: مديرية الواردات تحت ادارة العقيد هاول Howell، وألحقت ضمن ادارته السكرتارية المالية بإدارة العقيد سيلتر Slater مهمتها إعداد الميزانية السنوية للبلاد، والاشراف على واردات الضرائب والجمارك والتجارة والبريد والبرق واستيفاء رسوم الضرائب فضلا عن الاشراف على مديريات الطابو والزراعة والبلديات، وتمكن البريطانيين من تحقيق مبالغ عجز العثمانيين عن الحصول على نصفها، إذ وصلت قيمتها إلى (510،536،49) لكك روبية (ايرلند، 1949، ص219)، وعلل البريطانيون الزيادة الناجمة لأسباب منها: كفاءة الإدارية والمقدرة على الإشراف المالي لواردات البلاد، وفي عام ١٩٢١ م بدأ الحكم الوطني في العراق بتأليف أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة **فيصل بن الحسين (1883–1933)**[1] ، وبتكليف من المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) وبمراقبته وارشاده، (لونكريك، 1988، ص179) بقي النفوذ الانكليزي مسيطرا على أجهزة الحكم في العراق مدة طويلة، ومن دون شك كان يشهد تناقصا مستمرا مع ازدياد خبرة العراقيين في ادارات واردات بلادهم الاقتصادية.

ثانيا: صدور القانون الاساس العراقي (الدستور)

[1] ولد في 20 ايار 1883 في الطائف وتلقى تعليمه في اسطنبول عام 1912 م في مجلس المبعوثان، نودي به ملكا عام1916م ومن ثم رشحته بريطانيا ملكا على العراق عام1921م. للتفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية 1921 -1933 ، (بغداد، 1991، ص 9-47).

اعلن في 22 تشرين الاول عام1924 عن صدور القانون الاساس (الدستور) الذي وضع لائحة تشكيل الوزارات التي تضمنت الاتي: (القانون الاساسي، 1925، ص25)

جدول1 (الوزارات والدوائر العراقية حتى عام1924) (ايرلند، المصدر السابق، ص228)

وزارت الداخلية	وزارة المالية	وزارة العدلية	وزارة المعارف والصحة	وزارة النافعة	وزارة التجارة	وزارة الدفاع	وزارة الاوقاف
الادارة العامة	المالية العامة	القضاء	التعليم	الابنية	التجارة	الشبانة	الاوقاف
الشرطة	الحسابات	الطابو	الصحة	الطرق	الكمارك	الدرك	الودائع والامانات
الواردات	التدقيق		البلديات	سكك الحديد	الميناء	القوات المحلية	
الزراعة	الدين العثماني			البريد والبرق			
السجون				الري			
الطباعة والنشر				المساحة			

وفي الجدول أعلاه نجد أن تشكيل الدولة بدأ يأخذ بتوزيع الاختصاصات على السلطات المختلفة بهدف ادارة المناطق وتوزيعها الجغرافي، بعد أن كان العراق مقسما الى ثلاث ولايات عثمانية (بغداد – والبصرة – والموصل) ونظم تقسيم العراق الى مناطق ادارية، ومع وضع الدستور تم تقسيم البلاد على وفق نظام اداري جديد قسم العراق الى 14 لواء، تسهيلا لإدارته وتقديم الخدمات بشكل منتظم، ويطلق على ادارة اللواء اسم المتصرفية ويقسم اللواء بدوره الى وحدات أصغر تسمى القضاء، الذي بدوره يضم عددا من الوحدات الادارية الاصغر يطلق عليها اسم ناحية، التي بدورها تضم عددا من القرى وعلى رأس كل قرية مختار، ويمتاز التنظيم المحلي للإدارة المركزية في العراق بوجود مجلس للواء يتكون من وجهاء العشائر، الى جانب المتصرف الذي يقوم بوظائف استشارية، فضلا عن وجود مجلس في كل قضاء الى جانب القائم مقام وظيفته استشارية، والى جانب التنظيمات المحلية للإدارة المركزية في العراق، هناك تنظيمات للإدارة المحلية تتمتع بالنظام اللامركزي يستند وجودها على ثلاث تشريعات ورد نصها بالدستور الاساسي وكالاتي :

1- قانون ادارة البلديات رقم (84) لعام 1931م (الوقائع ،1931، ع 778)
2- قانون إدارة الألوية رقم (16) لعام 1845م (الوقائع، 1945، ع 4113)
3- قانون ادارة القرى رقم (16) لعام 1957م (الوقائع، 1957، ع 9867)

وفي الوقت ذاته طرأ تغيير على تشكيلة الوزارات إذ تم استحداث ثلاث وزارات: (الصحة – والمعارف – والري والزراعة)، وفي الوقت ذاته تم إلغاء اربع وزارات وهي: (التجارة، والمعارف والصحة، والري والزراعة، والاوقاف) وتم استبدال اسم وزارة النافعة باسم وزارة الاشغال والمواصلات، واستبدل فيما بعد باسم وزارة الاقتصاد والمواصلات (الشجيري، 2005، ص66)

وبعد الاعلان عن تشكيل الوزارات دخلت المرحلة المهمة من تنظيم ادارة البلاد وتقديم البرامج الخدمية بإعلان عن برامج التخطيط الاقتصادي.

ثانيا: برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية المتحققة وأبرز قوانينها حتى عام 1945

انطلقت فكرة وضع برامج تنمية في العراق بأسلوب تخطيطي حينما تسلمت الحكومة العراقية جزءا من عائداتها النفطية، أول عائد من عائدات النفطية (عبود وخلف، 1986، ص8) مكنتها من وضع برامج امتد تنفيذها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وكما موضح بالجدول الاتي:

جدول (2) برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية

ت	اسم البرنامج	السنوات	التخصيصات بالدينار	القانون
1	البرنامج الخماسي الاول	1935-1931	2،103،750	رقم 79 لعام 1931م
2	البرنامج الخماسي الثاني	1938-1934	4،229،000	رقم 23 لعام 1934م
3	البرنامج الثلاثي	1938-1935	761،180 توقفت	رقم 26 لعام 1935 م
4	البرنامج الخماسي الثالث	1939-1935	4،120،000	رقم 33 لعام 1932م
5	البرنامج الخماسي الرابع	1941-1937	13،250،000	رقم 55 لعام 1934م
6	البرنامج الخماسي الخامس	1942- 1938	8.320.000	رقم 67 لعام 1934م
7	البرنامج الرباعي	----------	----------	لم يتم العمل بسبب الحرب

وتم اعداد البحث بالاعتماد على صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص، 1968، ص 15؛ متولي، 1964، ص135).

وفي الجدول الآتي نجد أن البرامج التنمية كانت تخضع للتبدل السريع وهذا يعود الى التبدل في الوزارات فكانت كل وزارة جديدة تأتي لتقوم بإلغاء البرامج الاقتصادية للوزارة التي سبقتها، محاولة أن تبني سياسة اقتصادية جديدة، فعلى سبيل المثال: في عهد وزارة حكمت سليمان في 29 تشرين الأول عام 1936م - 17 آب عام 1937م ، التي ألغت خطة وزارة ياسين الهاشمي بعد انقلاب بكر صدقي (نوار، 1971، ج1، ص491-514) ولهذا السبب برز ضعف واضح في تنفيذ تلك البرامج إذ لم يتم الانفاق عليها بالشكل المخطط فلم يصرف سوى مبلغ (12) مليون دينار عراقي، في حين أن الحكومة كانت قد رصدت تخصيصات للميزانية بلغت ما يقرب من (43) مليون دينار (الدائرة الاقتصادية، 1978، ص556)، وخلال الحرب العالمية الثانية بدت الحكومة عاجزة عن تنفيذ اي برنامج بسبب الانخفاض في مستوى الإنتاج وبالقطاعات كافة وتوقف الحركة الاقتصادية وانخفاض العوائد النفطية (سالم، 2001، ص176)

إذ وصلت الى (3,3) مليون دينار عام 1949م، وبالكاد تغطي بعض متطلبات الميزانية التشغيلية (الحبيب، 1969، ص23) وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت الحكومة من تحقيق بعض المكاسب التنموية في القطاعات الخدمية خلال هذه المدة نذكر منها:

اولا: وزارة الاقتصاد والمواصلات:

- في مجال الزراعة: منذ عام 1931 م تم إلغاء وزارة الري والزراعة وإلحاقها بوزارة الاقتصاد والمواصلات(الحكومة العراقية، وزارة العدلية، 1931، ص126–127) وخصص لدائرة الزراعة مبلغ قدره (2.045) روبية وهو بالكاد يسد رواتب الموظفين وبعض المصروفات، مما اضطر الدائرة الى التخلي عن مشاريع حقول التجارب الزراعية في عموم العراق واقتصارها على حقلين فقط الكرادة والرستمية، والعمل على تخفيض موظفيها(British ,1931, p.191)، اما في مجال الري فتم الاقتصار على تطوير مشروعي الصقلاوية واليوسفية وتنظيم سدة الهندية
- تعزز استقلالية اوراق العراق النقدية: تم في الاول من نيسان 1932 م ادخال العملة العراقية الورقية والمعدنية لتحل محل الروبية الهندية في التداول (الوقائع العراقية، 1932، ع44) وتزامن التاريخ اعلاه مع الاعلان عن تشكيل لجنة التمور بموجب القانون رقم (42) لعام 1932م (الوقائع العراقية، 1932، ع67)، الذي نص على أن يتولى وزير المالية مهمة الاشراف عليها ولأهمية هذا المحصول في دعم الميزانية تم تأسيس مركز أبحاث لتحسين زراعة وإنتاج وصناعة التمور في العراق وتقديم المشورة الى الحكومة فيما يتعلق بالأمور المذكورة.
- في مجال الاتصالات والبريد: غدت منذ تشرين الثاني عام 1931م عملية الاتصالات اللاسلكية متيسرة مع انكلترا ودول العالم الاوربي بعد أن تم افتتاح محطتين للإرسال اللاسلكي (د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، 1931، ص7) واشتملت ايضا تطوير وسائل نقل البريد الخارجي فمنذ سنة 1921 كانت القوة البريطانية تتولى عملية نقل البريد بين بغداد والقاهرة ومنها الى أوربا والهند، وفي مطلع 1923 تم الاتفاق مع شركة نيرن للسيارات على نقل البريد من بغداد الى بيروت ثم حيفا، ومنها ينقل بالقطار الى بورسعيد ومنها الى الهند وأوربا، كذلك تم الاتفاق مع شركة الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية لنقل البريد من البصرة الى القاهرة ومنها الى كراجي، وقد ساهمت شركات طيران المانية وفرنسية وهولندية بنقل البريد بين العراق وبلدان تلك الشركات، وكانت تنطلق من العراق في سنة 1932 اربع رحلات جوية شهريا لنقل البريد بين بغداد واوربا واسيا والامريكيتين (British, 1932, p142) وفيما يتعلق بالخدمة الهاتفية فتم استبدال بدالتي البصرة وبغداد التي كانت تعمل

بالنظام اليدوي ببدالتين أوتوماتيكتين بسعة(2000) خط لكل منها غير أن الاقبال على نصب الهاتف كان متدن ولم يتجاوز (1876) مشتركا، وحينها اضطرت الحكومة الى منح إكرامية قدرها (10) روبيات لكل موظف يتمكن من اقناع مواطن في نصب هاتف في منزله او محل عمله (عبد اللطيف، ص42)، وتم إلحاق اذاعة بغداد بالوزارة فضلا عن استحداث مديرية الدعاية والنشر والاذاعة العامة، بموجب النظام رقم 31 لسنة 1939 (نظام 31، 1939، ص90-92).

ثانيا: وزارة الصحة:

تقديم الخدمات الصحية: منذ عام 1933م شهد العراق ثورة في المجالات الطبية والخدمات العلاجية، إذ تمكنت دائرة الصحة من اعادة الحياة الى عدد من المستشفيات المجمدة في مناطق البصرة والموصل وبغداد ومضاعفة عدد المستوصفات الى (105) مستوصف، وتضاعف عدد الاطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والقابلات العراقيات إذ وصل عددهم ما يقرب من (81) طبيبا و(52) صيدليا و(111) موظفا صحيا فضلا عن (86) قابلة و(317) ممرضة (ديرهاكوبيان، ص189)، وتم إلحاق الشعب والمعاهد الصحية والوقاية والمحاسبة للجنة صحة إدارة الألوية والمؤلفة من 14 شعبة موزعة على الألوية كافة مهمتها الكشف الطبي وادارة المستشفيات والمستوصفات وادارة المحاجر وصيانة الحدود وادارة صحة المطارات المدنية (الوقائع العراقية، 1938، ع 1643).

ثالثا: وزارة المعارف

لمدة من الزمن كان يطلق عليها نضارة المعارف من ثم ألحقت بوزارة الصحة وبعدها تم فك ارتباطها ليطلق عليها وزارة المعارف، وفي عام 1932م شهدت اوضاع التعليم تطورا في عدد المدارس والمعلمين إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية (390) مدرسة بعد أن كان لا يتجاوز (88) مدرسة عام 1921م، وفي الوقت ذاته ازداد عدد المعلمين والمعلمات (1233) معلما بعد أن كان لا يتجاوز (471) معلما و (15) معلمة في عام 1921م، وفي العام ذاته ازداد عدد الطلاب الى (33265) طالبا و (10912) طالبة بعد أن كان لا يتجاوز (7539) طالبا و(462) طالبا عام 1921م، اما المدارس المتوسطة والثانوية فقد ازداد عددها من (3) مدارس للبنين في عام 1921 الى (20) مدرسة للبنين و (6) للبنات في عام 1933م، وازداد عدد المدرسين الى (153) مدرسا و (26) مدرسة، بعد أن كان (34) مدرسا في عام 1921م، وازداد عدد الطلاب الى 3027 طالبا و 417 طالبة بعد أن كان (110) طلاب عام 1920م، وشهدت ادارة التعليم تطورا بعد استحداث ثمان ادارات ومجلسين ولجنتين وعدد من الشعب

المتخصصة، وتم استحداث كليتين احدهما للهندسة والاخرى للصيدلة (العلاف، 1982، ص33).

رابعا: وزارة الداخلية

اوكلت الى وزارة الداخلية عدت مهام منها: تسجيل النفوس للعراقيين كافة (الياهودنكور، ص271)، واوكلت اليها تقديم الخدمات المحلية لسكان بغداد بعد أن تشكلت لجنة الإسالة بموجب القانون رقم (104) لسنة 1931م (وزارة العدلية، 1936، ص2) وتأليف شعبة فنية للماء والكهرباء وشعبة الأمور الحسابية، وشعبة العمال وغيرها (وزارة الداخلية، 1935، ص142-145) فضلا عن تشكيل هيأة التفتيش الاداري مهمة موظفيها تقديم تقارير عن الدوائر الخدمية وموظفيها (وزارة الداخلية، 1936، ص 346).

في مجال النقل الداخلي تم استحداث مصلحة نقل الركاب في العاصمة بموجب قانونها رقم (38) لسنة 1938م، وإلحاقها بالداخلية مع منحها شخصية ذاتية في ادارة وارداتها واملاكها، ومنحت حق إقامة الدعاوي والمرافعات، وتميزت حافلاتها باللون الاحمر ذات الطابقين تجوب ارجاء مدن العاصمة بغداد (وزارة الداخلية، 1938، ص265).

خامسا: تم استحداث مديريات مهمتها تحقيق خدمات اجتماعية افتقر الى تحقيقها المجتمع العراقي؛ كونه لم يكن لديه ملاكات مؤهلة لأداء الخدمات السياسية والاجتماعية بشكل واضح تمكنه من إدارة وتنظيم مؤسساته الخدمية ، وتألفت من عدد من المديريات والشعب الآتية :-

جدول 3 (مؤسسات التنمية الاجتماعية وواجباتها عام 1939)

اسم المديرية	القانون/	مهامها
مديرية العشائر العامة	رقم 41 لسنة 1939	صلاحياتها متعلقة بالعشائر ودعاويهم المدنية والجزائية ،ومسائل الأراضي
مديرية البلديات	رقم 59 لسنة 1939	صلاحياتها تنظيم تخطيط المدن والقصبات والقرى
مديرية الحقوق	رقم 74 لسنة 1939	صلاحياتها ابداء الرأي في المسائل القانونية قانون الجمعيات والاجتماعات
مديرية الصحة العامة	رقم 74 لسنة 1939	صلاحياتها حماية النسل والسجون والملاجئ والعمال الفلاحين ومراقبة النوادي والجمعيات الخيرية، والتعاونية ،والملاهي ،والتسول
مديرية الدعاية العامة،	رقم 74 لسنة 1939	صلاحياتها مراقبة الصحف والنشرات الخارجية والداخلية
جمعية التمور	رقم 6 لسنة	صلاحياتها الاشراف والتحكم في تجارة التمور

العراقية	1939	
مديرية الأراضي والأملاك الأميرية	رقم 19 لسنة 1939	صلاحياتها ادارة وتسجيل الاراضي الاميرية ومنح سندات حق التصرف
لجنة تنظيم تجارة الحبوب	رقم 32 لسنة 1939	صلاحياتها تنظيم عملية تصدير واستيراد وضمان الامن الغذائي وتحديد الاسعار
مديرية الميناء والملاحة العامة	رقم 34 لسنة 1939	صلاحياتها مراقبة دخول وخروج المراب ومنح تراخيص الملاحة والنقل البحري
تأسيس دائرة انحصار التبغ	رقم 35 لسنة 1939	صلاحياتها الاشراف والتحكم في تجارة التبغ وتحديد انواعه الصالحة للتصدير
الادارات المالية في الالوية	رقم 19 لسنة 1939	صلاحياتها الاشراف على امور الصف والواردات بوساطة مدرائها وكتابهم المتوزعين على مختلف ألوية العراق
مديرية الكمارك والمكوس العامة	رقم 59 لسنة 1939	صلاحياتها جرد واردات المراكز الكمركية الحدودية كافة

تم اعداد الجدول بالاعتماد على: مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة 1939؛ نظام رقم 19 لسنة 1935، ص46؛ قانون لجنة تجارة الحبوب رقم 32 لعام 1939، ص129؛ قانون انحصار التبغ رقم 35 لسنة 1939، ص139– 158؛ مرسوم ، ص292؛ نظام رقم 74 لسنة 1939، ص241 .

وباستعراض المرحلة التي سبقت عام 1950م وجهود التنمية الحكومية يمكن القول إن تلك المرحلة لم تشهد اهتماما كبيرا على صعيد تنفيذ البرامج التنموية واقتصر جل اهتمام الدولة على توفير وتأمين نفقات الإدارة الحكومية وإصدار القوانين التي تنظم عمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لعموم افراد الشعب في ظل الظروف التي كان يعيشها المجتمع العراقي والمتسمة بالتخلف الشديد لغالبية الافراد والمؤسسات ذات الصلة بحياة السكان.

المبحث الثاني:

استراتيجية تخطيط التموين خلال قوانين مجلس الإعمار 1951–1958

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام1945م برزت الدعوات الحكومية لإعادة النظر في برامج التنمية الاقتصادية في العراق والدعوة الى التحرر الاقتصادي مع اعلان تأميم النفط الايراني ، الامر الذي أدى بالشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط العراقية إلى إعادة النظر في توزيع عوائد النفط بينها وبين الحكومة العراقية ، فضلا عن اشتراط البنك الدولي للإنشاء والتعمير على بعثة البنك الدولي للإنماء والتعمير (International Bank of Reconstruction and Development) (ternational Bank, 1952, P.2) بتأسيس

مجلس الاعمار Development Board مقابل تقديمه قرضا للعراق بمبلغ (12,800) مليون دولار (عبود وخلف، ص13)، وبهذا تدخل مسيرة التنمية في اتجاه بحيث تقوم جهة تشرف إشرافا مباشرا عليها سميت بـ(مجلس الاعمار) الذي اعلن عن تشكليه بتاريخ 27 ايار 1950م (الوقائع العراقية، 1950، ع 2836)، إن هدف الحكومة من إنشاء المجلس يتمثل في وضع مشروع اقتصادي ومالي لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده وتركزت اهتمامات بعثة البنك الدولي للإنماء والتعمير (International Bank of Reconstruction and Development) على تطوير الزراعة ومشاريع الري والسيطرة على الفيضانات، وتطوير جانب الصحة والتعليم وبعض الصناعات، وأكدت أن التوسع في الزراعة سيؤدي الى توفير المواد الأولية والخامات اللازمة للصناعة، ورفع المستوى المعيشي للريف، الذي سيخلق فرصا أوفر لتسويق المنتجات الصناعية، وكذلك حثت البعثة أيضا على تطوير استعمال الغاز الطبيعي، وأن تعمل الدولة على مساعدة المستثمرين دون الاستثمار المباشر من قبلها (International Bank، 1952 .P.2-3)، ويتولى المجلس تنفيذ منهاج عام للمشاريع التي ينبغي القيام بها وبوجه خاص ما يتصل منها بخزن المياه ومكافحة الفيضان ومشاريع الري وتصريف المياه والصناعة والتعدين كما موضح في الجدول الاتي:

جدول4 (مشاريع مجلس الاعمار المخطط لتنفيذها على وفق برامج 1951–1958) (نشرة مجلس الاعمار، 1958)

المشاريع المائية	المشاريع الصناعية	مشاريع الطرق العامة	مشاريع ري وصرف	مشاريع التربية والتعليم
سد اسكي موصل	مصفى القير في القيارة	بغداد –رمادي	مشرع الدجيلة	مدرسة الصناعة في الموصل
خزان بخمة	معمل النسيج القطني في الموصل	الحل – كربلاء	مشروع المسيب	مدرس المهن الزراعي في الموصل
خزان دوكان	معمل السمنت في سرجنار السليمانية	الشنافية – مفرق الشنافية	مشروع اللطيفية	مدرسة الصناعة في السليمانية
خزاندريندیخان	معمل السمنت في حمام العلي الموصل	بعقوبة – مندلي	مشروع شهرزور	مدرسة الصناعة في كركوك
سدة سامراء	مصفى السكر في الموصل	شقلاوة – ايران – جلي	مشروع سنكزاد	مدرس الصناعة في بغداد
سدة راوة	برنامج المساحة المعدنية والتحري جيولوجي.	الحلة – بغداد (الدورة)	مشروع الحويجة	معهد الصناعة في بغداد
سد دياله وير	محطة كهرباء حرارية فيدبس – كركوك	بغداد – سلمان باك	مشروع مخور	كلية بغداد
سد خان بغدادي	محطة كهرباء حرارية في بغداد	الناصرية – سوق الشيوخ	مشروع الثورة	مركز وسائل الايضاع
سد الرمادي	محطة كهرباء حرارية في النجيبية البصرة	المسيب – الحصوة	مشروع سنجار	دار المعلمين الابتدائية ومدرسة المهن الزراعية في بعقوبة
سدة الكوت	شبكات التوزيع ذات الضغط العالي	دوكان – رستم		مدرس الصناعة في البصرة
سدة الهندية	مشاريع استعمال الطاقة الذرية للأغراض	الموصل – عين سفني		مدارس ابتدائية

	السلمية			
سدة الفتحة	مصفى القير في القيارة	كونسنجق – رانية		مدارس ثانوية
سدة دمير قبو	معمل الورق في البصرة.	زنينة– نجمة		كلية طب الموصل

وفي الجدول أعلاه نجد أن خطط التنمية وضعت لتناسب استثمار موارد العراق الاقتصادية ببرامج تنموية طويلة الامد تستثمر في تمويلها عائدات النفط إذ خصصت نسبة (100) % من الواردات لتنفيذ تلك المشاريع، وفي ٢٤ شباط١٩٥٢م ادخل تعديل على حصة ميزانية المجلس من واردات النفط بلغت (٧٠) % واستند المجلس على مبدأين في تنفيذ برامجه:

1- تركيز مشاريع أعمال التنمية في هيأة واحدة بدل تشتيتها بين الوزارات المختلفة، لتمتعه بسلطات مالية وتنفيذية واسعة في حدود الميزانية المخصصة له ليتسنى له القيام برسم خطط عامة للتنمية على أساس دراسة فنية للمشاريع المختلفة وتنفيذها بصورة منتظمة لا تتأثر بتغير الوزارات.

2- التأكيد على المشاريع العمرانية الأساسية مثل: مشاريع الري والبزل ومشاريع المواصلات بأنواعها المختلفة.(السامرائي، 1973، ص 173)

وفي عام 1953 صدر قانون تشكيل وزارة الاعمار لتكون الصلة بين مجلس الاعمار والحكومة أما عن المناهج التنموية التي اعلن مجلس الاعمار عنها فجاءت بالشكل الاتي:

- **المنهاج العام الأول:** خصص مبلغ (65,00000) مليون دينار لتغطية نفقات تخصيصات القطاع الزراعي البالغة (45,7%)، وقطاع النقل والمواصلات البالغة (24,2%)، وقطاع البناء والإسكان البالغة(19,2%) (الوقائع العراقية، 1951، ع 2984) .

- **المنهاج الثاني:** بدأ العمل به في عام 1952م وخصص له ما يقرب من (155,4) مليون دينار لتغطية نفقات تخصيصات القطاع الزراعي البالغة (34,4)% والقطاع الصناعي (19,9%) وقطاع النقل والمواصلات (17,2)% وقطاع البناء والإسكان (11,6)% والقطاعات الاخرى (16,9%) (الوقائع العراقية، 1952، عدد 3076) وخلال تنفيذ هذا البرنامج تم تأسيس وزارة الاعمار عام 1953 م وتمت المباشرة الفعلية بتنفيذ المشروعات الكبيرة. وفي عام 1954م، تم تأليف عدة وحدات إدارية وأقسام فنية مسؤولة عن تنفيذ قطاعات رئيسة من القطاعات التي اتجه المجلس لتنميتها (الوقائع العراقية، 1954، العدد 3410) .

- **المنهاج الثالث:** تم الاعلان عنه في عام 1955 م وخصص له ما يقرب من (304,3) مليون دينار لتغطية نفقات تخصيصات قطاع البناء والإسكان البالغة نسبتها (24,4%)

وقطاع النقل والمواصلات البالغ نسبتها (20%) ولم يستمر العمل بهذا المنهاج؛ بسبب زيادة عوائد العراق المالية، ومن جانب آخر الأخذ بالدراسة الفنية التي وضعتها شركة (ارثردي لتل Arthur D.little) ودراسة (اللورد سولتر Salter) (هاشم، 1969، ص12).

- **المنهاج الرابع العام:** تم الاعلان عنه في 1956 وخصص له ما يقرب من (500,1) مليون دينار، استأثر القطاع الزراعي بالنصيب الأكبر منه بنسبة (33,6)% وجاء قطاع النقل والمواصلات (25%) والبناء والإسكان (25%) أما النسبة المتبقية فهي البالغة (13,5) % من مجموع النفقات، وقد استمر العمل بهذا المنهاج لغاية عام 1959م (وزارة التخطيط، 1959، ص18).

ثالثا: مسارات التغير والتطور في ظل نتائج التنمية في العراق 1951- 1958م

اولا: قطاع الزراعة:

تعد الزراعة احد اركان اقتصاديات العراق وتحسين جودتها وزيادة وفرة حاصلاتها الانتاجية يجعل بالإمكان رفع مستوى حياة السكان المعاشية، ولهذا السبب سعت الحكومة الى الاهتمام بتطوير هذا القطاع على وفق برامج اكاديمية، بدأت بالتركيز على انشاء كلية الزراعة في منطقة أبي غريب في بغداد على وفق نظام شبيه جدا بنظام الكليات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تضم هيأة تدريسية مكونة من (28) استاذا يشرفون على (220) طالبا وتقديم الدعم اللازم للكلية بتوفير محطة تجريبية ابرزها (محطة ابي غريب التجريبية) وإلحاقها بالمختبرات والحقول التجريبية، وقامت جامعة أريزونا الأمريكية بتقديم دراسات ومصادر مؤلفاتها ونتائج ابحاث اساتيذها لدعم مكتبة الكلية، وتم وضع برماج حكومي للإرشاد (حسن، 1981، ص67) الزراعي تضمن:

- توظيف (59) مرشدا زراعيا و (4) ملاحظين عام1952موزعين على مناطق (لواء الموصل – ولواء البصرة – ولواء بغداد).
- تقديم 30 قرضا تسليفيا للمصرف الزراعي يبلغ قيمة القرض الواحد (75) دينار عراقي لتقديم القروض لمساعدة المزارعين على امتلاك مزارع خاصة بهم.
- تدريب (150) شخصا على المكائن الزراعية الميكانيكية الحديثة.
- العمل على ادخال تحسينات لزيادة وتحسين انتاج محصول العنب والتفاح بغرس اشجار في الحقل التجريبي الحكومي في لواء السليمانية.
- استعمال الطائرات في رش المبيدات لمكافحة الحشرات التي تؤثر على سعة وجودة انتاج محصول التمور .

- قيام دائرة الزراعة بإدخال سلالات تجريبية من الأبقار الحلوبة وانتاج سلالات مختارة من الحيوانات في محطات ابي غريب.
- ادخال استعمال المبيدات التي تصيب حقول الحنطة والشعير لمكافحة الجراد وشن حملات منظمة لمكافحته فضلا عن مكافحة الاعشاب الضارة.
- دعم لجنة إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة وانتداب فريق من الفنيين لتنفيذ برنامج استعادة تأهيل تلك الاراضي وادخال استعمال المحراث الفولاذي فيها والعمل على نصب اجهزة ترشيح الماء ضمن مشروع استثمار تلك الاراضي من اولها مشروع تأهيل اراضي الدجيلة عام 1953م .
- انشاء قناة المسيب التي تسمح بسقي (345) ألف مشارة من الأراضي وتقليل الملوحة في فصل الصيف بفضل أساليب الري وتصريف المياه الحديثة.
- مشروع السيطرة على الاعشاب المائية النامية داخل الأقنية بوساطة المحاليل الكيمياوية بدل طريقة استعمال الايدي القديمة، وتم استيراد سلالات محسنة من الحيوانات الداجنة والمواشي والمشاتل والبذور ومعدات لتنظيف البذور .

ثانيا: قطاع الطرق والمواصلات والجسور:

تنفيذ مشاريع الطرق والجسور: تم تخصيص ميزانية للطرق والجسور، وتم تخصيص الاستثمارات في مشاريع الطرق والجسور بلغت (530) دينارا (وزارة الاعمار، 1952، ص7) إذ كانت المواصلات في العراق على درجة كبيرة من التأخر وعدم التناسب بما تحتاجه البلاد من شبكات مواصلات، فالطريقان الوحيدان للمواصلات البرية في العراق هما: طريق يبدأ من بغداد مارا بالفلوجة، ويسير بمحاذاة الفرات حتى يلتقي بالطريق البري العام وصولا الى تركيا وسوريا، اما الطريق الثاني فكان يمتد شمالا من الموصل وصولا بماردين وديار بكر ثم اسطنبول (حسن، ص155) وبذلت جهود عمرانية لتحسين الطرق بما يتناسب مع الاصلاح الاجتماعي والنهضة الاقتصادية والعمرانية التي شهدها العراق بعد عام1951م وتنفيذا لديمومة تلك الطرق والاشراف على اعمالها الفنية تم بالاتفاق مع لجنة مجلس الاعمار ووزارة الأشغال والمواصلات والادارات المحلية على:

- فتح مختبر مركزي حديث عام 1953في بغداد واجبه ضبط نوعية المواد الانشائية التي تستعمل في بناء الطرق لفحص وضبط نوعية المواد الانشائية بالتعاون مع شركة (ومبني) البريطانية لإجراء الفحوصات على المواد التي ستستعمل في انشاء الطرق البرية، اما المواد المستعملة بالإنجاز فتكون بإشراف شركة (أدوروز وكيلي ويبك Adoroz and Kelly Webk) الامريكية بالتعاون مع مديرية الأشغال العامة.

– شعبية رسم تصاميم البناء والطرق العامة، ومهامها القيام بأعمال المسح ووضع تصاميم الطرق وتحضير خرائط هندسية كاملة لإنشاء الجسور لإكمال 18 جسرا بالتعاون مع مديرية الاشتغال العامة .

جدول 6 (الجسور المهمة على نهر دجلة والفرات وفروعه 1951–1959)

ت	اسم الجسر	الموقع	الطول	الفضاءات	الكلفة	المصمم	المنفذ	السنة	النوع
1	الملك فيصل الثاني	الموصل	340	6	800	ندكو الهولندية	فايس وفرنالك الالمانية	1958	كنكريتي
2	الائمة	بغداد	316	7	1300	؟	سيمنس وكتانة ألمان ولبنانين	1957	حديد
3	الصرافية	بغداد	450	7	3000	المحطة العلمية	هولواي اخوان البريطانية	1951	حديد
4	الملكة عالية (الجمهورية حاليا)	بغداد	390	8	5700	كوت وشركاها	سيمنس وكتانة ألمان ولبنانين	1957	حديد
5	جسر العمارة الاول	العمارة	226	7	8102	بروس لايت ولف باري البريطاني	فيليب هولزمن الالمانية	1958	حديد
6	قلعة صالح	----	196	5	5050	بروس لايت ولف باري البريطاني	فيليب هولزمن الالمانية	1957	حديد
7	جسر السماوة المعلق	المثنى	160	3	4800	بوسفورد بافري	وليم ارول وشركاه	1958	حديد
8	جسر الناصرية الاول	كركوك	180	3	6000	رندل بالمر وتريتون	دورمان لونك بريطانيا	1958	حديد
9	جسر القرنة	البصرة	311	9	4100	بيسفورت بافري	فيليب هولزمن الالمانية	1958	حديد
10	جسر كركوك	التأميم	108	12	5106	الطرق والجسور	يونان حيالي	1954	كونكريتي
11	جسر نهر البيتيرا	العمارة	401	13	----	الطرق والجسور	فيليب هولزمن الالمانية	1957	كونكريت
12	جسر قلعة الصالح	ميسان	75	6	59	رندل بالمر وتريتون	دورمان لونك بريطانيا	1957	حديد
13	جسر طقطق	اربيل	320	7	517	الكوت البريطانيا	بيتون ونرباو		

ت	اسم الجسر	الموقع	الطول	الفضاءات	الكلفة	المصمم	المنفذ	السنة	النوع
14	جسر داقوق	كركوك	1016	5	87	رندل بالمر وتريتون	دورمان لونك بريطانيا	1957	حديد
15	جسر بعقوبة للقطار	-----	120	2	670	الطرق والجسور	السكك	1957	حديد
16	جسر الباب الشرقي	بغداد	1345	7	1،25	الطرق والجسور	فايس وفرنالك الالمانية	1935	كونكريت
17	جسر الهندية انجز		174	----	678	الطرق والجسور	فايس وفرنالك الالمانية	1955	كونريت

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاسكان والتعمير، الهيأة العامة للطرق والجسور، تطور الطرق والجسور في العراق لغاية عام 1990) اعداد: عبد النافع عبد الموجود، وعبد الوهاب موسى طه، وعدنان احمد مظلوم، بغداد، 1993، ص173.

وفي الجدول أعلاه نجد أن انشاء الجسور وربط جانبي المدن له مردودات ايجابية على النشاط السكاني إذ إنه سيسهل عملية انتقال السلع والخدمات بين المدن العراقية، فضلا عن انشاء تلك المنشآت الحيوية المهمة، واستكمالا لتلك المشاريع والإفادة من مردوداتها الحيوية تم الايعاز الى مديرية الاشغال العامة للقيام بتنفيذ مقتربات الطرق وتهيئة الكوادر الفنية المتخصصة لمراقبة أعمال وانشاء الطرق العامة وأعمال الصيانة وتصليح المكان، وتم حينها الاعلان في 3 تشرين الثاني 1955م عن افتتاح مدرسة التدريب المهني لتخريج ملاحظي عمال لإتقان تنفيذ أعمال وصيانة استعمال أسس ضبط استعمال الأدوات والأجهزة وطرق العناية بها، وتم اختيار (34) مستخدما من مديرية الأشغال العامة في الالوية العراقية المختلفة بدورة لستة اسابيع (حسن، ص156).

ثالثا: قطاع بناء القدرات المهنية لإعداد الكوادر الفنية والخدمية والصحية:

لتلبية متطلبات برامج الحكومة التنموية واعداد كوادر فنية متخصصة بإدارة المشاريع الاقتصادية المنجزة وديمومة عملها، تم توجيه الاهتمام بإنشاء مدارس التدريب الصناعي في كل من بغداد وكركوك والسليمانية والموصل والبصرة وبوساطتها تم تدريب ما يقرب من (700) طالب على شتى الحرف الصناعية، وفي السياق ذاته تم تقديم الدعم لكلية الهندسة في بغداد ببرامج تعليم نظري وعملي وتجهيز مختبراتها بأجهزة تدريب في مختبرات التربة والمعادن والسباكة وغيرها (حسن، ص255)، وضمن البرامج التعليمية تم انشاء مركز وسائل الايضاح والقراءة المتعددة وادخلت وحدة الافلام التعليمية الدراسية للمراحل المتقدمة من الطلبة والتلاميذ مما تطلب الامر اعداد كوادر متخصصة بتشغيل تلك الاجهزة التعليمية الحديثة وربطها بالمركز الذي

ارتبط بمديرية وزارة المعارف، اما في مجال الارشاد الصحي ورعاية الامومة فكانت باكورة اعمال الحكومة الاعلان عن مشروع رعاية الأمومة والطفولة الذي يتضمن قيام منظمة اليونسيف بفتح (150) مستشفى متخصصا في جميع الالوية العراقية مثل: الديوانية والسماوة وعقرة الموصل وقضاء المحاويل ببغداد والشنافية في البصرة وغيرها هدفها قيام وحدات تدريب متخصصة في التوليد ووحدة خاصة في تربية الاطفال تشرف عليها ممرضات حاصلات على شهادة صحية، وابرز الاطباء الذين تولوا مهام رعاية الاسرة والوقاية الصحية في العراق الدكتور شاكر توفيق رئيس صحة لواء البصرة والدكتور (جورج أوسي) اول طبيب وقاية صحية في لواء الموصل ، وتم انتخاب (83) مدربة للقيام بالزيارات الصحيات للعائلات في مساكنها وتقديم ارشادات للآباء والأمهات في كيفية العناية بصحة أطفالهم، وبات المعمل متوجها في سبيل تأمين حياة أرقى واكثر ، وقد تعاون لتنفيذ المشروع كل من وزارة الشؤون والتنظيم الاجتماعية ووزارة المعارف ووزارة الإعمار ووزارة الاقتصاد فضلا عن كل من وزارة الزراعة، ووزارة الصحة، وتم انشاء الوحدات الثقافية وتشييد المدارس التي بلغ عددها (2398) مدرسة موزعة في عموم البلاد، و بغية الانفتاح على الدول المتقدمة واكتساب الخبرات الفنية والتعليمية تم ابتعاث 613 طالبا و77 طالبة الى انكلترا ، وارسال (846) طالبا الى الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن(44) طالبا في تركيا و فرنسا وفي ايطاليا وألمانيا والدول الأخرى، اما البلاد العربية فتم ارسال (173) طالبا الى مصر و(315) طالبا الى لبنان وسوريا وفقا لسياسة الحكومة الحكومي بإرسال الأكفاء من ذوي المؤهلات العلمية (الحكومة العراقية، 1955، قانون 43، ص7)، اما في مجال تقديم الخدمات الصحية العامة فقد رصدت الحكومة ثلاثة ملايين دينارا لخدمة هذا القطاع الحيوي المهم إذ بلغ عدد المستشفيات في عموم العراق (118) والمستوصفات (421) والاطباء (1053) والصيادلة (345) واطباء الاسنان (137) والممرضات (971) والقابلات (1012) وعدد المضمدين (1834) والموظفون الصحيون (418) ومركبو الاسنان (253) حتى عام 1958 م من ضمنها وضع حجر الاساس لمشروع بناء مدينة الطب المكون من اربعة مبان ضخمة (الحكومة العراقية، 1956، قانون، 45 ، ص12).

رابعا: مؤسسات البنى التحتية في العاصمة بغداد

سعت الحكومة الى سن اول قانون للضمان الاجتماعي هدفه العمال العراقيون وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي لمساعدتهم في اوقات محنهم وعجزهم، وأن طريقة تمويله ثلاثية يشترك فيها العامل ورب العمل والدولة وتلافيا لفشل المشروع وضعت الحكومة مبالغ اجمالية اكثر من اربعة ملايين دينار الى ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ليستفيد منها ما يقرب من (70) ألف عامل (الوقائع العراقية، 1952، عدد 102)، اما في مجال مشاريع الكهرباء في بغداد

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

فتمكنت مديرية البلديات العامة من الحصول على قرض بمبلغ قدره (3) ملايين دينارا من المصرف الوطني عام 1954م تم توزيع هذا المبلغ بأجمعه على (54) مشروعا للكهرباء و(41) مشروعا للماء، ولتلافي العجز الحاصل في تكاليف بعض المشاريع ، ولتأسيس مشاريع ماء جديدة في القرى والقصبات حصلت الموافقة على الحصول على قرض آخر من مجلس الإعمار بمبلغ قدره (3) ملايين دينارا ايضا(الحكومة العراقية، 1956، ص 6)، اما مشاريع الكهرباء فإن مجلس الإعمار يقوم الآن بتنفيذ المشاريع الرئيسة الكبرى في مراكز مختلفة من العراق وايصال الكهرباء الى مسافات بعيدة مثل: مشروع (دبس) في كركوك الذي يجهز كلا من الموصل وكركوك واربيل والسليمانية (الحكومة العراقية، 1956، نشرة4، ص14) اما فيما يخص مجال المحافظة على الحضارة والتراث فقد تم تخصيص قاعة في بغداد لتكون متحفا للآثار القديمة لتثبت للعالم بأن العراق هو مهد اقدم شريعة في العالم وهي شريعة (بيلى لاماء) التي وجدت في تل حرمل (حسن، ص220) وليس هذا فحسب فمن ضمن البرامج الحكومية برنامج الطاقة الذرية التي سعت الحكومة الى توقيع عقد استثماره مع الولايات المتحدة الامريكية للحصول على الخبرة الفنية والتدريب والحصول على الوقود الذري اللازم والنظائر التي يجرى استعمالها في الوقت الحاضر في الحقول الطبية والصناعية و الزراعية لرفع المستوى الاجتماعي، والاتفاقية المزمع عقدها على غرار الاتفاقية التي عقدتها الحكومة اللبنانية مع الولايات المتحدة، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة عقدت اتفاقيات مماثلة كجزء من منهج الولايات المتحدة المسمى بـ(الذرة لأجل السلام مع كل من ايطاليا والبرازيل وكندا والدانمارك وبلجيكا والصين الوطنية واليونان وتركيا وباكستان ولبنان وكان مجلس الاعمار قد وافق على تخصيص مبلغ مليون دينار عراقي لأغراض الذرة كمبلغ اول (الحكومة العراقية، 1954، التقرير، ص19)، ودعما للحركة العلمية والثقافية والاجتماعية عمدت الحكومة الى تأسيس المجمع العلمي العراقي عام 1947م، لإفادة من الامكانات الأدبية والعلمية والفنية في البلاد والعناية بالتراث العراقي والحفاظ عليه من التلف والاهمال، فعمد العاملون في المجمع إلى جمع الوثائق والمستندات ذات القيمة التاريخية لتصويرها، والى عرض الافلام السينمائية التي تصور المخترعات العلمية والصناعية الحديثة، اما عن النشاطات النسوية الاجتماعية فقد شهد العراق بروز جمعيات منها: جمعية الهلال الأحمر، وجمعية وعد الأمة، وجمعية مكافحة الملل الاجتماعية، وجمعية البعث العربي، وجمعية حماية الأطفال، فضلا عن تأسيس الاتحاد النسائي العراقي عام 1945 والغاية منه هو تفهم المرأة العراقية ما العالم، وما واجباتها في المجتمع (حسن، ص222)، وتشجيعا لحركة السياحة اعلن في اذار 1955م التوقيع على اتفاقية انشاء فندق بغداد العالمي بين الحكومة العراقية وشركة فنادق هلتن العالمية، إن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة وبمساندة مجلس الأعمار بلا

ريب خطوات مهمة لإعادة بناء العراق والعمل على تقدم ورفاهية سكانه(مجلس الإعمار، 1955، قانون رقم 43، ص8). وللوصول الى التكامل الاجتماعي والاقتصادي في اطار تحقيق التنمية المستدامة عملت الحكومة العراقية بعد عام 1950م الى اصدار قوانين مهمة مكنت بوساطتها اجهزتها الرقابية من متابعة النشاطات التي من شانها أن تعزز سبل تحقيق مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة في عموم البلاد كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (5) (القوانين الاقتصادية في العراق1950-1958)

السنة	الاسباب الموجبة	القانون
1950	تأسيس وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتنمية عائدات النفط	قانون مجلس الإعمار.
1951	التوجه لتأسيس شركة وطنية لاستثمار النفط	قانون شركة النفط الوطنية معطل
1952	حصول الحكومة على 50%من أرباح نفط كركوك	اتفاقية مناصفة أرباح النفط
1954	التشجيع على تطوير الأراضي الزراعية المهملة	قانون الاستثمار الزراعي
1955	منح إعفاءات ضريبية للمصانع المحلية	قانون تشجيع الصناعة الوطنية
1956	توفير حماية اجتماعية للعمال مثل: التعويض عن المرض والحوادث	قانون الضمان الاجتماعي للعمال
1956	تنظيم العلاقة بين العامل والمستثمر وتحديد الأجور	تعديل قانون العمل
1957	منح البلديات صلاحيات جمع الرسوم وإنفاقها على مشاريع خدمية	قانون البلديات
1957	فرض ضوابط على المصارف لتحسين الثقة المالية	تنظيم المصارف الأهلية

المصدر: مجلة غرفة التجارة، ع 99، نيسان 1958

في الجدول اعلاه يمكن القول إن الحكومة كانت حريصة على اصدار قوانين ومقررات تسهم في ديمومة العملية التنموية بمراقبة اجهزتها الخدمية والاقتصادية.

الخاتمة:

- شكلت الحقبة الممتدة ما بين عام 1921 – 1958 مرحلة محورية في مسيرة التخطيط ومسارات التنمية في العراق الحديث. ففي تلك الحقبة انبثق كيان الدولة العراقية الحديثة بعد 4 قرون من الحكم والتبعية العثمانية وكما يأتي:
- استنتجت الدراسة أن بدايات التخطيط للتنمية تعود إلى عام 1930م الذي تم فيه وضع أول خطة خمسية امتدت من1931–1935م. إذ كانت هذه الخطة مجموعة من المشاريع الاستثمارية. إلا أن هذه المرحلة انمازت بعدم ملاءمة التخصيصات للوضع الذي كان يعيشه العراق. وأن سبب قلة هذه التخصيصات يعود إلى انخفاض حصة الحكومة العراقية من عوائد النفط في تلك المرحلة التي كانت الشركات الأجنبية هي المسيطرة على استخراج وبيع النفط فيها.
- كان التخطيط خلال هذه الحقبة يمر بمخاض عسير، اصطدم بطبيعة ضعف المؤسسات الإدارية، وخضوعه لتأثير الاحتلال البريطاني ومصالحه الاقتصادية واهدافه العسكرية، فضلا عن غياب الاستقرار السياسي وتعدد الأزمات الداخلية.
- امتازت بدايات هذه الحقبة بطابع التخطيط الجزئي المحدود ، ولاسيما في حقبة العهد الملكي المبكر، إذ انصب التركيز على مشاريع البنية التحتية والزراعة ، من دون أن تتبلور رؤية تنموية شاملة طويلة الأمد.
- شهد منتصف القرن العشرين تطورا ملموسا في الأوضاع الاقتصادية إذ ارتفعت عائدات النفط من ترجمة تلك العائدات الضخمة الى برامج تنمية وكانت خطوة جادة نحو التطور، وكانت لهذا المجلس شخصية معنوية مستقلة وتمتع بسلطات مالية وتنفيذية واسعة معتمدا في وضع خططه على دراسات قدمها خبراء بعثات البنك الدولي، وقد قام هذا المجلس بوضع أربعة مناهج تنموية امتدت حتى عام 1959م ليحل محله مجلس التخطيط ووزارة التخطيط .
- سعت الحكومة بمشاريع مجلس الاعمار إلى تنفيذ مشاريع استراتيجية شملت بناء مشاريع استراتيجية وشبكات الطرق والجسور وتوسيع الرقعة الزراعية وتحسين الخدمات العامة، وهو ما مثل نقلة نوعية في مفهوم التخطيط آنذاك.
- بقيت الجهود التنموية رهينة التحديات البنيوية، وغياب الرؤية الاقتصادية المتكاملة، مما أدى إلى تعثر العديد من المشاريع أو عدم استدامتها، وعلى الرغم من قصورها إلا أنها أرست الأساس لتجربة تخطيطية حاولت الجمع بين الطموح التنموي والواقع المعقد الذي كان يعيشه العراق آنذاك. فقد كشفت عن الحاجة الماسة إلى بنية مؤسساتية قوية، ورؤية وطنية

شاملة، وعدالة في توزيع الموارد ، وهي دروس بقيت حاضرة في كل المحاولات التنموية اللاحقة.

- من النقاط السلبية أن الموازنة العامة للحكومة وميزان المدفوعات والنشاط والاقتصادي والمجتمع ارتبطوا بسعر النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدن في احتياطياته المادية فيما بعد .
- في هذه الدراسة استعرضنا كيف أن الحكومة العراقية كانت في مستويات غير مسبوقة من التقدم والازدهار على الرغم من أنها كانت قد اقترضت من البنك الدولي، غير أنه من عواقب تلك السياسة المالية أن فوائد القروض كانت تسدد من العوائد النفطية وأنها تخضع لتذبذبات اسعاره في السوق، فإذا ارتفع سعر النفط في السوق حقق العراق إيرادات اعلى، وإذا انخفض سعر النفط ضاعت عليه فرص الربح مما يعني خسارة فعلية.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

قائمة المصادر والمراجع:

References:

-الوثائق:

1. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف 1044/ 111 مقررات مجلس الوزراء لسنة 1932
2. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف 5195/ 311 مقررات مجلس الوزراء لسنة 1936

-المطبوعات الحكومية:

1. الحكومة العراقية. (1925). القانون الاساسي العراقي. بغداد.
2. الحكومة العراقية. (1931). وزارة العدلية. سنة 1931. بغداد.
3. الحكومة العراقية. (1935). تعديل نظام وزارة الداخلية رقم 22 لسنة 1935. بغداد.
4. الحكومة العراقية. (1936). نظام رقم 39 لسنة 1936. بغداد.
5. الحكومة العراقية. (1937). قانون التفتيش الاداري رقم 54 لسنة 1936. بغداد.
6. الحكومة العراقية. (1938). قانون مصلحة نقل الركاب رقم 38 لسنة 1938. بغداد.
7. الحكومة العراقية. (1939). وزارة العدلية نظام رقم 31 لسنة 1939. بغداد.
8. الحكومة العراقية. (1939). نظام رقم (41) لسنة 1939. بغداد.
9. الحكومة العراقية. (1939). قانون لجنة تجارة الحبوب نظام رقم 32 لسنة 1939. بغداد.
10. الحكومة العراقية. (1939). قانون انحصار التبغ رقم 35 لسنة 1939. بغداد.
11. الحكومة العراقية. (1953). التقرير السنوي. أعمال مجلس الأعمار لسنة 1952 – 1953. بغداد.
12. الحكومة العراقية. (1954). التقرير السنوي. أعمال مجلس الأعمار لسنة 1953 – 1954. بغداد.
13. الحكومة العراقية. (1955). قانون تعديل رقم (43) لسنة 1955 المنهاج العام . بغداد.
14. الحكومة العراقية. (1955). التقرير السنوي. أعمال مجلس الأعمار لسنة 1954 – 1955. بغداد.
15. الحكومة العراقية. (1956). نشرة مجلس الاعمار. ع4 . بغداد.
16. الحكومة العراقية. (1956). مشاريع الري الكبرى 1956. مجلس الاعمار ووزارة الاعمار. بغداد.
17. الحكومة العراقية. (1956). قانون تعديل رقم (45) لسنة 1956 المنهاج العام . بغداد.
18. الحكومة العراقية. وزارة التخطيط – الدائرة الاقتصادية. (1978). . بغداد.

-الكتب العربية والمترجمة:

1. إيرلند. فيليب ويلارد (1949). العراق: دراسة في تطويره السياسي . ترجمة: جعفر خياط . بغداد.
2. الحبيب. محمود محمد (1969). اقتصاديات العراق (دراسة تحليلية) (ط1) . دار الطباعة الحديثة.
3. الحسني. عبد الرزاق (1988). تاريخ الوزارات العراقية (ج1) . بغداد.

4. الدرة. صباح (1968) . التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص) . مطبعة النجوم.
5. العلاف. إبراهيم (182). تطور التعليم الوطني في الموصل . مركز دراسات الخليج العربي.
6. السامرائي. عبود (1973). مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي . مطبعة القضاء.
7. حسن. إحسان محمد (1981). التصنيع وتغيير المجتمع . الجمهورية العراقية.
8. حبيب . كاظم. (1974). دراسات في التخطيط الاقتصادي. دار الفارابي.
9. دير . هاكوبيان . مؤسس (1981) . حالة العراق الصحية في نصف قرن . ترجمة: جعفر الخياط . وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر.
10. سالم . عماد عبد اللطيف. (2001). الدولة والقطاع الخاص في العراق . الأدوار – الوظائف – السياسات. للفترة 1921–1990. مطبعة بيت الحكمة.
11. عبد الموجود. عبد النافع. عبد الوهاب. موسى طه . عدنان. أحمد مظلوم. (2009). تطور الطرق والجسور في العراق لغاية عام 1990. وزارة الإسكان والتعمير. الهيئة العامة للطرق والجسور.
12. عبود. نجم . خولة. خربيط (1986). السياسة الاجتماعية في العراق . بغداد.
13. لونكريك. ستيفن همسلي (1988). العراق الحديث 1900–1950 .ج1. ترجمة: سليم طه التكريتي ، بغداد.
14. متولي . متولي (1964) . اقتصاديات القطر العراقي . مركز الدراسات الاقتصادية.
15. نوار. عبد العزيز (1971). تاريخ العرب المعاصر (الجزء الأول). دار النهضة العربية.
16. هاشم. جواد (1969). تخطيط الاقتصاد القومي في العراق: بين التخصيص والتنفيذ. مطبعة الحكومة.

الاطاريح:

1. الشجيري. عدنان هرير جودة (2005). النظام الاداري في العراق (1920–1939): دراسة تاريخية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب. جامعة بغداد.

-الجريدة الرسمية العراقية

2. الوقائع العراقية. (1932. 1 تموز). عدد 67.
3. الوقائع العراقية. (1938. 27 حزيران). عدد 1643.
4. الوقائع العراقية. (1950. 27 أيار). عدد 2836.
5. الوقائع العراقية. (1951. 11 حزيران). عدد 2984.
6. الوقائع العراقية. (1952. 24 آذار). عدد 3076.
7. الوقائع العراقية. (1952. 15 نيسان). عدد 102.
8. الوقائع العراقية. (1954. 8 حزيران). عدد 0341.
9. مجلة غرفة التجارة. (1958. نيسان). عدد 99.

-الصحف الاجنبية

1. -British Special Report. 1920
2. -British Special Report. 1931
3. -British Special Report. 1932

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الكتب الاجنبية-

1. International Bank of Reconstruction and development. the Economic Development of Iraq. Baltimore 1952 .

Documents:

2. R.C.P. Royal Court Files – Diwan. (1932). Council of Ministers' Resolutions for the year 1932. File No. 1044/111.
3. R.C.P. Royal Court Files – Diwan. (1936). Council of Ministers' Resolutions for the year 1936. File No. 5195/311.

Government Publications:

1. Iraqi Government. (1925). The Iraqi Basic Law. Baghdad.
2. Iraqi Government. Ministry of Justice. (1931). Collection of Laws and Regulations Issued in 1931. Baghdad.
3. Iraqi Government. (1935). Amendment to the Ministry of Interior Regulation No. 22 of 1935. Baghdad.
4. Iraqi Government. (1936). Regulation No. 39 of 1936. Baghdad.
5. Iraqi Government. (1937). Administrative Inspection Law No. 54 of 1936. Baghdad.
6. Iraqi Government. (1938). Passenger Transport Service Law No. 38 of 1938. Baghdad.
7. Iraqi Government. Ministry of Justice. (1939). Regulation No. 31 of 1939. Baghdad.
8. Iraqi Government. (1939). Regulation No. 41 of 1939. Baghdad.
9. Iraqi Government. (1939). Grain Trade Committee Law – Regulation No. 32 of 1939. Baghdad.
10. Iraqi Government. (1939). Tobacco Monopoly Law No. 35 of 1939. Baghdad.
11. Iraqi Government. (1953). Annual Report: Reconstruction Council Activities for the Year 1952–1953. Baghdad.
12. Iraqi Government. (1954). Annual Report: Reconstruction Council Activities for the Year 1953–1954. Baghdad.
13. Iraqi Government. (1955). Amendment Law No. 43 of 1955: General Program for Reconstruction Council Projects. Baghdad.
14. Iraqi Government. Reconstruction Council. (1955). Amendment to the General Program No. 43 of 1955. Baghdad.
15. Iraqi Government. (1955). Annual Report: Reconstruction Council Activities for the Year 1954–1955. Baghdad.
16. Iraqi Government. Reconstruction Council & Ministry of Reconstruction. (1956). Reconstruction Council Bulletin (No. 4). Baghdad.
17. Iraqi Government. Reconstruction Council & Ministry of Reconstruction. (1956). Major Irrigation Projects 1956. Baghdad.
18. Iraqi Government. (1956). Amendment Law No. 45 of 1956: General Program for Reconstruction Council Projects. Baghdad.
19. Iraqi Government. Ministry of Planning – Economic Department. (1978). The Iraqi Economy (1970–1977). Baghdad.

Arabic and Translated Books:

20. Abboud. N.. & Kharbit. K. (1986). Social Policy in Iraq. Baghdad.
21. Al-Allaf. I. K. (1982). Development of National Education in Mosul. Center for Arab Gulf Studies.

22. Al-Durra. S. (1968). Industrial Development in Iraq (Private Sector). Al-Nujoom Press.
23. Al-Habib. M. M. (1969). The Economics of Iraq: An Analytical Study (1st ed.). Modern Printing Press.
24. Al-Hasani. A. R. (1988). History of Iraqi Cabinets (Vol. 1). Baghdad.
25. Al-Samarrai. S. A. (1973). Introduction to Iraqi Economic History. Al-Qadha Press.
26. Habib. K. (1974). Studies in Economic Planning. Dar Al-Farabi.
27. Hashem. J. (1969). National Economic Planning in Iraq: Between Allocation and Implementation. Government Press.
28. Hassan. I. M. (1981). Industrialization and Social Change. Republic of Iraq.
29. Ireland. P. W. (1949). Iraq: A Study in Political Development (J. Khayyat. Trans.). Baghdad.
30. Longrigg. S. H. (1988). Modern Iraq 1900–1950 (Vol. 1. S. T. Al-Tikriti. Trans.). Baghdad.
31. Metwally. H. (1964). The Economics of Iraq. Center for Economic Studies.
32. Nawar. A. A. (1971). Modern Arab History (Vol. 1). Dar Al-Nahda Al-Arabia.
33. Salem. I. A. L. (2001). The State and Private Sector in Iraq: Roles. Functions. and Policies (1921–1990). Bayt Al-Hikma Press.
34. Der. H. K. (1981). Health Conditions in Iraq Over Half a Century (J. Khayyat. Trans.). Ministry of Culture and Information. Dar Al-Rasheed Publishing.
35. Abdul-Majid. A. N.. Taha. A. W. M.. & Mazloum. H. A. (2009). Development of Roads and Bridges in Iraq until 1990. Ministry of Housing and Construction. General Directorate of Roads and Bridges
36. .Al-Shujairi. A. H. J. (2005). The Administrative System in Iraq (1920–1939): A Historical Study (Unpublished doctoral dissertation). College of Arts. University of Baghdad.

Government Publications:

37. Iraqi Gazette. (1932. July 1). Issue No. 67.
38. Iraqi Gazette. (1938. June 27). Issue No. 1643.
39. Iraqi Gazette. (1950. May 27). Issue No. 2836.
40. Iraqi Gazette. (1951. June 11). Issue No. 2984.
41. Iraqi Gazette. (1952. March 24). Issue No. 3076.
42. Iraqi Gazette. (1952. April 15). Issue No. 102.
43. Iraqi Gazette. (1954. June 8). Issue No. 341.
44. Chamber of Commerce Magazine. (1958. April). Issue No. 99.

Foreign Newspapers:

45. British Special Report. 1920
46. British Special Report. 1931
47. British Special Report. 1933

Foreign Books:

- International Bank of Reconstruction and Development. The Economic Development of Iraq. Baltimore. 1952.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X